2552 ا ع

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/WG.3/5
15 October 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

UN ECONOMIC COMMISSION
29 OCT 1999
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

1974 ~ 1999
إسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل حول تركيب الحسابات الاقتصادية
المتكاملة حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣
بيروت، ٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

# دراسة من واقع التجارب التطبيقية لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في بعض دول المنطقة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

99-0963

# تقديم

بدأ الكثير من دول المنطقة تجربة التطبيق العملي لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣. لذلك رأيت أنه قد يكون من المفيد أن أناقش في هذه الورقة بعض التجارب التطبيقية الجاري تنفيذها في بعض دول المنطقة بدلاً من عرض أمثلة رقمية نموذجية تخلو من المشاكل التطبيقية فقد تجاوزت الدول جميعها هذه المرحلة وقطعت أشواطاً متباينة في هذا المجال.

ومن خلال هذه الورقة سوف نستعرض بصفة عامة تجربة إعداد المشروع والبدء في تنفيذه وما صاحب التطبيق العملي من مشكلات، وذلك بهدف تبادل الخبرات وتداول الأفكار وتعميم الفائدة وهو هدف تسعى إليه الاسكوا دائماً من خلال هذه الاجتماعات. كما أن هذه التجارب تشجع الدول التي بدأت على المضي قدماً في تجاربها والدول التي لم تبدأ بعد على عدم التردد حتى لا تحدث فجوة كبيرة وتأخر في تطبيق النظام في دول المنطقة وخاصة وأن النظام قد مضى على صدوره حوالي الست سنوات وقد بدأت عمليات مراجعته وتعديله.

ونأمل من خلال المناقشة وعرض وتبادل الأفكار والآراء حول هذه التجارب وما ظهر من مشكلات حتى الآن توسيع دائرة الاستفادة فهذه المشكلات هي خلاصة عدة تجارب وليست تجربة واحدة.

***والله الموفق***

## مقدمـــة

سـوف تتنـاول فـي هـذه الورقـة التجـارب التطبيقيـة بصـورة عامـة فـهذه التجـارب مـا زالـت فـي مراحلـها الأولـى، وسـوف نسـتعرض فـي هـذه الورقـة التجربـة فـي مراحلـها المختلفـة منـذ البـدء فـي التفكـير فـي تكويـن مشـروع أو خطـة أو برنـامج عمـل (حسـب ظـروف كـل دولـة) لتطبيـق نظـام الحسـابات القوميـة ١٩٩٣ حتـى المرحلـة الحاليـة.

ولا شـك أن هنـاك خطـوات كثـيرة اتخـذت مـن قبـل الـدول وأعمـال أخـرى تـم تنفيذهـا مـهدت جميعـها للتفكـير فـي إعـداد مثـل هـذا المشـروع أو البرنـامج واتخـاذ الخطـوات التنفيذيـة لتطبيقـه، ومـن بيـن الأعمـال التمهيديـة التـي تمـت، حضـور العديـد مـن الـدورات التدريبيـة والنـدوات علـى المسـتويات الدوليـة والإقليميـة والمحليـة، سـواء قـامت بـها الاسـكوا بمفردهـا بـدأ مـن عـام ١٩٩٤ أو بالمشـاركة مـع منظمـات إقليميـة أو دوليـة أخـرى، ممـا سـاهم فـي إعـداد وتجـهيز الكـوادر الفنيـة العاملـة فـي دوائـر الحسـابات القوميـة للبـدء فـي تنفيـذ هـذا المشـروع فـي كـل دولـة علـى حـدة. وقـد بذلـت الاسـكوا محـاولات لإعـداد مشـروع إقليمـي يضـم عـدة دول لتنفيـذ النظـام ولكـن حـالت المشـاكل التمويليـة دون ذلـك، ولذلـك بـدأت الـدول فـي تبنـى مشـروعات أو برامـج منفصلـة تعـد خصيصـاً لكـل منـها حسـب ظروفـها الإحصائيـة والفنيـة والماديـة (مصـادر التمويـل) وسـوف نتنـاول هـذه الورقـة فـي عـدة فصـول هـي :-

**أولاً :-**

المنهجيـة المسـتخدمة فـي إعـداد مشـروع تطبيـق النظـام

## ثانيـــاً :-

تجربـــة تطبيـــق النظـــام والمشـــاكل التـــي واجـــهت التجربـــة

أ. *قطـــاع الحكومـــة العامـــة*
ب. *قطـــاع المشـــروعات الماليـــة*
جـ. *قطـــاع المشـــروعات غـــير الماليـــة*
د. *قطـــاع العـــالم الخـــارجي*
هـ. *القطـــاع العـــائلي*

## ثالثـــاً :-

ملاحظـــات ختاميـــة علـــى التجربـــة

أولاً :-

## المنهجية المستخدمة في إعداد مشروع تطبيق النظام

*هناك أكثر من تجربة عملية يجرى حاليا تنفيذها لتطبيق النظام في عدد من دول المنطقة وفق خطط وبرامج محددة تتباين تفصيلاتها ونتائجها حسب الظروف الإحصائية والفنية والتمويلية والاحتياجات التحليلية لكل دولة. وبصفة عامة بدأت هذه المشاريع أو البرامج لتطبيق النظام بعدد من الخطوات والمراحل تركزت في إطارها العريض في الخطوات التالية :-*

### أ- تقييم الوضع الإحصائي

إن من أول وأهم الخطوات عند التفكير في تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ هي التعرف على الوضع الإحصائي الحالي للدولة والإحصاءات المتاحة والمسوح والتعدادات والإحصاءات الجارية المقرر تنفيذها ضمن الخطة الإحصائية للجهاز الإحصائي في الدولة. وكذلك التعرف بصفة خاصة على الموقف الحالي لتطبيقات الحسابات القومية بمفهومها الشامل (حسابات، جداول مدخلات ومخرجات، مصفوفات.... ألخ) وتحديد المجاميع الأساسية التي يتم تقديرها سواء بالأسعار الجارية أو الأسعار المثبتة.

**ويمكن باختصار تحديد البنود التي يتم تغطيتها تحت هذا الموضوع فيما يلي:-**

- تجربة الدولة في تطبيقات الحسابات القومية وما يتم إعداده من حسابات وجداول في الوقت الحالي.

- المصادر الإحصائية المتاحة ودورياتها (سواء من داخل الجهاز الإحصائي أو من خارجه) مدى شمولها ومواعيد إصدارها وآخر سنة متاح عنها البيانات.

- التكنولوجيا المستخدمة في تجهيز البيانات بصفة عامة والحسابات القومية بصفة خاصة.

- الاستبيانات والاستمارات المستخدمة في جمع البيانات ومدى وفائها باحتياجات النظام.

- التعاريف والمفاهيم المستخدمة في جمع وتجهيز البيانات الإحصائية ومدى التنسيق بينها أو الربط بينها وبين نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

- الأطر الإحصائية ونظم تحديثها ومدى شمولها.

- التعدادات والمسوح الجاري تنفيذها أو المقترح تنفيذها ضمن الخطة الإحصائية.

- مدى تحقيق الانسيابية في المعلومات بين إدارة الحسابات القومية والإدارات الأخرى داخل الجهاز الإحصائي وبينها وبين المصادر الخارجية الأخرى في الدولة.

- العاملون في دوائر الحسابات القومية ومدى تأهيلهم والدورات التدريبية التي التحقوا بها ومدى حاجتهم إلى عمليات تدريب أخرى مكثفة.

**ب - التعرف على الاحتياجات التحليلية**

ورغم أهمية هذا البند لتحديد الحسابات والجداول التي سيتم إعدادها سواء بصفة دورية (سنوياً) أو على فترات. ومن ثم تحديد الحسابات التي سيتم تركيبها تدريجياً وعلى مراحل ضمن برنامج التنفيذ المتكامل للنظام. إلا أن التجارب العملية أثبتت صعوبة الحصول على وثيقة تعرف الاحتياجات التحليلية الاقتصادية والاجتماعية وتحددها. ولذلك فإن ما يحدث عملياً هو تحديد البرنامج التنفيذي للنظام وتحديد الحسابات والجداول التي يتم تنفيذها على مراحل تتراوح من ثلاث إلى خمس وتستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات على ضوء الظروف الإحصائية والمادية والفنية.

**جـ - إعداد خطة وبرنامج العمل**

وفي ضوء النتائج التي تم الوصول إليها في البندين السابقين يتم تحديد برنامج تنفيذي على مراحل، كما أشرنا يستغرق البرنامج عادة من ثلاث إلى خمس سنوات ويتم تنفيذه على مراحل تتراوح من ثلاث إلى خمس مراحل، حسب الظروف الإحصائية ومواعيد إجراء المسوح أو التعدادات وتجهيز

البيانات... ألخ وعادة تشمل المرحلة الأولى من المشروع أو البرنامج تنفيذ الخطوات أو العمليات التالية :-

- تنفيذ برنامج تدريبي مكثف لتأهيل العاملين في دوائر وأقسام الحسابات القومية ويتم إعداد وتنفيذ هذا البرنامج حسب مستوى العاملين مع التركيز على الجانب التطبيقي بإستخدام نماذج فعلية مما يأخذ شكل تدريب على رأس العمل. ويتوقف برنامج التدريب هذا على الحسابات والجداول التي سيتم تركيبها في المرحلة الأولى. وفي المراحل الأخرى من مراحل التنفيذ للمشروع ويمكن أن يشمل برنامج التدريب بعض العاملين في الإدارات والدوائر الأخرى – من داخل أو خارج الجهاز الإحصائي – المغذية لإدارة الحسابات القومية والتي تعمل في مجال توفير الإحصاءات لصالح الحسابات القومية.

- تحديد مراحل التنفيذ للمشروع الخاص بتطبيق النظام (من ٣ – ٥ مرحلة) ومدة التنفيذ (من ٣ – ٥ سنة) حسب الظروف والبيانات الإحصائية المتاحة والمتوقع توفيرها مستقبلاً، ويمكن أن تتداخل مراحل التنفيذ وخاصة بعد المرحلة الأولى التي سيتم فيها إرساء الأرضية الثابتة للتنفيذ.

- تحديد الحسابات والجداول التي يتم تنفيذها في كل مرحلة وتوقيتاتها الزمنية وعادة تبدأ المرحلة الأولى بالحسابات الجارية ويمكن أن يضاف إليها حساب رأس المال ويمكن أن تأخذ الشكل التفصيلي أو الإجمالي حسب كل حالة على حدة.

- تحديد السنة التي سيتم تنفيذ تجربة تطبيق النظام بالنسبة لها، ويتوقف هذا الاختبار على مدى توفر البيانات بأكبر قدر ممكن وتحقيق أكبر قدر من الشمول.

وكما نعلم وكما أشرنا من قبل إن تطبيق النظام سوف يستغرق بعض الوقت كما أننا لا نستطيع أن نتوقف عن التقديرات الحالية والتحول مباشرة إلى النظام الجديد ولذلك فإن كلا من التقديرات السابقة والتقديرات الحالية وفق النظام الجديد سوف تبقى جنباً إلى جنب فترة من الزمن حتى تتوفر سلسلة من التقديرات الجديدة.

- إعداد نماذج العمل Worksheets التي سيتم بمقتضاها تحليل البيانات ويتم إعداد هذه النماذج حسب الظروف المحاسبية والنظم المحاسبية المستخدمة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي ولذلك فقد تم إعداد نماذج خاصة لقطاع الحكومة العامة تتلائم مع الحسابات الختامية للدولة وتم ربط هذه البنود (الإيرادات والمصرفات) ضمن هذا النموذج كل بما

يقابله من دليل معاملات النظام وقد تم ذلك في شكل كود أو دليل يربط كل بند في الحسابات الختامية بما يقابله في الحسابات القومية وذلك لتسهيل العمل وسرعة التجهيز الآلي وتوحيد المعالجة لكل البنود بغض النظر عن تعدد القائمين بالعمل. وكذلك تم إعداد نماذج عمل لباقي القطاعات كل على حدة.

## د- إعداد التقارير المرحلية والنهائية

وضمن برنامج أو خطة العمل من المهم أن تشير إلى أهمية إعداد تقارير مرحلية في نهاية كل مرحلة لعرض ما تم من إنجازات ومناقشة المشكلات النظرية والعملية التي واجهت العاملين في مجال تطبيق النظام وكذلك التعرف على أوجه النقص والقصور في البيانات الإحصائية وتحديد الاحتياجات المستقبلية لتنفيذ المرحلة التالية وسد هذا النقص أو القصور والذي عادة ما يتركز في :-

- بيانات غير متاحة أو غير متوفرة نهائياً ولا يتم جمع بيانات عنها
- قصور ناتج عن عدم تصميم الاستبيانات المستخدمة في جمع البيانات بطريقة تخدم أغراض الحسابات القومية.
- قصور ناتج عن اختلاف في المفاهيم والتعاريف المستخدمة في جمع البيانات عن تلك الموصى بها في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.
- قصور ناتج عن عدم تجهيز بعض البيانات التي يتم جمعها في الاستبيانات وقد أثبتت التجارب أهمية وضرورة مراجعة الاستبيانات المستخدمة في التعدادات والمسوحات الاقتصادية ومراجعة التعاريف والمفاهيم التي يتم بمقتضاها جمع البيانات وتجهيزها واقتراح العديد من المسوح التعدادات ذات الأهمية للحسابات القومية وقد تبين ذلك من خلال استخدام البيانات المتاحة والنشرات المالية عن السنوات التي تم اختيارها لتركيب الحسابات المحددة في برنامج المرحلة الأولى التنفيذي وقد يكون من المفيد إعداد ندوات محلية أو إقليمية لدراسة هذه التجارب في مراحل تنفيذها المختلفة. وينتهي تقرير كل مرحلة بتحديد الاحتياجات للمرحلة الثانية وهكذا.

ثانيـــا :-

## تجربة تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في بعض دول المنطقة

كمـــا أشـــرنا بـــدأ العديـــد مـــن دول المنطقـــة تجربـــة التطبيـــق العملـــي لنظـــام الحســـابات القوميـــة وتركيـــب الحســـابات الـــواردة ضمـــن برنـــامج المرحلـــة الأولـــى فـــي المشـــروع الـــذي تتبنـــاه كـــل دولـــة ويركـــز علـــى الحســـابات الجاريـــة بالإضافـــة إلـــى حســـاب رأس المـــال، مســـتخدمة فـــي ذلـــك كافـــة المصـــادر الإحصائيـــة المتاحـــة والتـــي تشـــمل عـــدة أنـــواع مـــن المصـــادر.

أ. نشـــرات قطاعيـــة توفـــر بيانـــات عـــن أنشـــطة اقتصاديـــة محـــددة أو قطـــاع معيـــن

ب. الحســـابات الختاميـــة للوحـــدات الحكوميـــة والـــهيآت الملحقـــة بـــها (محليـــة أو مركزيـــة)

جـ. الحســـابات الختاميـــة لبعـــض الوحـــدات والـــهيآت الماليـــة وغـــير الماليـــة يتـــم تحليـــها مباشـــرة لأغـــراض تطبيـــق النظـــام.

د. تعـــدادات ومســـوح اقتصاديـــة تـــم تنفيذهـــا وتجهيزبياتـــها

هـ. اســـتبيانات مســـتوفاة مباشـــرة مـــن الوحـــدات التنظيميـــة علـــى مســـتوى النشـــاط الاقتصـــادي

و. ميـــزان المدفوعـــات كمـــا يعـــده البنـــك المركـــزي للدولـــة

وقـــد أوضحـــت التجـــارب التطبيقيـــة أن الاعتمـــاد علـــى النشـــرات ســـابقة التجـــهيز التـــي تمـــت لأغـــراض الإحصـــاءات النوعيـــة ولـــم تـــأخذ فـــي حســـبانها احتياجـــات الحســـابات القوميـــة رغـــم أنـــه أمـــر ضـــروري فـــي هـــذه المرحلـــة إلا أنـــه أمـــر يخلـــق الكثـــير مـــن الصعوبـــات والمشـــاكل عنـــد اســـتخدامها فـــي تركيـــب الحســـابات القوميـــة منـــها المشـــاكل المتعلقـــة بالشـــمول بالإضافـــة إلـــى المشـــاكل المنهاجيـــة التـــي تجمـــع وتبـــوب بـــها البيانـــات ثـــم مســـتوى التفصيـــل الـــذي توفـــره هـــذه النشـــرات.

وقد نتج عن ذلك أن مستوى تركيب وإعداد الحسابات لم يكن واحدا في جميع القطاعات وحتى في الأنشطة فهناك قطاعات أمكن تركيب الحسابات الجارية بأكملها وهناك قطاعات وأنشطة لم تسمح البيانات المتاحة بأكثر من حسابي الإنتاج وتوليد الدخل وهما اللذان يمثلان حساب الإنتاج في نظام ١٩٦٨. وهناك قطاعات لم تتوفر عنها بيانات كما في حالة المشروعات غير المنظمة أو الهيآت التي لا تهدف إلى الربح في بعض الحالات.

وإلى جانب المشكلات الإحصائية التي تتركز في نقص المعلومات ونتيجة لها أيضا برز العديد من المشكلات التطبيقية التي قد يكون من المفيد استعراضها ومناقشتها لاثراء التجربة وتعميم الفائدة، وسوف تتناول هذه المشكلات حسب كل قطاع على حده :-

## أ- قطاع الحكومة العامة

بالنسبة لهذا القطاع تم الاعتماد على الحسابات الختامية للدولة (الإيرادات والمصروفات) والهيآت المحلقة بها (هيآت خدمية) ومن خلال هذه الحسابات تم تصنيف الإنفاق الحكومي وكذلك الإيرادات الحكومية حسب الغرض من النفقة (تقسيم وظيفي) وحسب النشاط الاقتصادي، وذلك وفق نماذج العمل السابق الإشارة إليها، حيث تم تصنيف الوحدات الحكومية تصنيفا مزدوجا نشاطيا ووظيفيا وعلى ضوئها تم تصنيف النفقات والإيرادات. ومن خلال هذه البيانات تم تركيب الحسابات الجارية وحساب رأس المال لقطاع الحكومة (مركزية ومحلية) ومن أهم المشاكل والصعوبات التي أفرزتها التجربة ما يمكن تلخيصه فيما يلي :-

- كما أشرنا من قبل المصدر الأساسي لبيانات هذا القطاع هو الحسابات الختامية للدولة سواء على المستوى المركزي أو المحلي وكذلك الحسابات الختامية الملحقة ذات الميزانيات المستقلة. وهذه الحسابات هي حسابات نمطية تعد أساسا لأغراض الرقابة المالية ولذلك كثيرا ما نجد بعض بنود المصروفات التي ترد مجملة ولكنها تتضمن الكثير من المفردات التي تحتاج إلى معالجات أو تيارات مختلفة فقد نجد بعض مستلزمات الإنتاج

مدمجة في بند من المفروض أن يذهب إلى التكوين الرأسمالي أو العكس... وهناك الكثير من الأمثلة.

- التأخر في صدور الحسابات الختامية للدولة وإتاحتها للجهاز الإحصائي حيث يتطلب ذلك اعتماد السلطات الدستورية مما يؤخر توفر البيانات ومن ثم استخدامها.

- وجود بنود كبيرة تتضمن مصروفات غير مبوبه حيث يشمل هذا البند العديد من أنواع المصروفات التي يحتاج كل منها إلى معالجة خاصة وفق نظام الحسابات القومية وقد يرد ذلك على مستوى الوحدة وقد يرد على مستوى الموازنة ككل. كما أن البنود التي ترد على مستوى إجمالي الموازنة يكون من الصعب تصنيفها وظيفيا أو نشاطيا مما يؤدي إلى تضخيم البند "غير مبوب".

- لا تتضمن حسابات الحكومة أية بيانات عن إهلاك الأصول الثابتة لأن المحاسة الحكومية تقوم على مبدأ الأساس النقدي ولا تعد إهلاكات لأصولها التي بدورها غير معروفة. وهناك الكثير من المحاولات في معالجة مثل هذه المشكلات بعضها يعتمد على حساب التراكمات الرأسمالية لفترة زمنية طويلة ومتابعتها بالإضافة أو لاستبعاد أخذا في الاعتبار التغييرات السعرية ثم حساب إهلاك مماثل لتلك المستخدم حسب نوع الأصل الرأسمالي في الأنشطة الأخرى.

- كما لا يوجد أية معلومات عن المخزون لدى قطاع الحكومة وفي كثير من الأحيان حتى المخزون الاستراتيجي لا يتم التعرف عليه أو أخذه في الحسبان.

- هناك خلط واضح بالنسبة للإيرادات بين الرسم الذي تحصل عليه الحكومة ضمن إيراداتها كضريبة وبين الرسم الذي يعتبر ثمنا لخدمة كما أن البند الواحد قد يتضمن أكثر من نوع من أنواع الإيرادات الذي يحتاج كل منها إلى معالجة خاصة الأمر الذي قد نضطر معه إلى الفصل الجزافي بين أنواع الإيرادات.

- لصعوبة الفصل بين حسابات الدواوين العموم ودوائر الخدمات التابعة لها أقتصر على اعتبار خدمات التعليم وخدمات الصحة هي الاتفاق الذي يخص الأفراد – وذلك ضمن المرحلة الأولى – لفصلها عن الاتفاق الجماعي واعتبارها تحويلات اجتماعية إلى القطاع العائلي.

- هناك وحدات خدمية حكومية لها ميزانياتها المستقلة تحقق فوائض من إيراداتها الذاتية يتم تحويل هذا الفائض ولكن هذه التحويلات تسجل على أنها تحويلات رأسمالية وليس على أنها فائض مرحل من الحساب

الجاري. وهنا تثار مشكلة التصنيف هل هذه الهيئات يمكن أن تصنف ضمن الهيآت الاقتصادية بمعنى استبعادها من القطاع الحكومي وتضم إلى المشروعات غير المحلية أم تبقى ضمن الوحدات الخدمية الحكومية رغم ذلك، وفي حالة احتسابها ضمن الحكومة فإن إيراداتها الذاتية تعتبر مبيعات مسوقة أو غير مسوقة حسب الحالة وبما أن إيراداتها المسوقة أكبر من نفقاتها فإننا سنواجه بإتفاق إستهلاكي نهائي سالب ناتج عن طرح المبيعات المسوقة وغير المسوقة من جملة الاتفاق الاستهلاكي النهائي للوحدة. وسيكون هناك إتفاق استهلاكي فعلي سالب. وهذا لا يبدو أمراً مقبولاً.

وبالطبع لا نستطيع أن نعتبر إيرادات هذه الوحدات بمثابة ضرائب أو بمثابة تحويلات حتى لا ندخلها ضمن المبيعات المسوقة وغير المسوقة.

هذه هي أهم المشكلات التي برزت حتى الآن من تجربة تركيب الحسابات الجارية لقطاع الحكومة العامة (مركزة أو محلية) وفي المرفق (١) نموذج رقمي للحسابات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال التي تم تركيبها لهذا القطاع.

## ب- قطاع المشروعات المالية

رفع نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ هذا القطاع إلى مستوى القطاعات التنظيمية الرئيسية بعد أن كان قطاعاً فرعياً تحت "الصناعات" في نظام ١٩٦٨ وذلك نظراً للدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي وتلعبه الأدوات الحالية في الاقتصاد القومي وكذلك في الاقتصاديات العالمية. وكما نعلم فإن تركيب حسابات هذا القطاع يحتاج إلى معالجات خاصة عند حساب الخدمات المقدرة سواء في مشروعات التأمين أو البنوك، ولقد كانت الكثير من الدول تعالج صناديق التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد ضمن الحكومة ولكن التجارب الحالية لتطبيق النظام حرصت على استبعاد هذه الوحدات من القطاع الحكومي وإدراجها ضمن المشروعات المالية طالما هي مستقلة عن الحكومة ولها ميزانياتها وإرادتها في استثمار أموالها.

وتتمثل مصادر البيانات بالنسبة لهذا القطاع فيما يلي :-

- *نشرات نوعية يتم إعدادها وإصدارها من قبل الجهاز الإحصائي*
- *تقارير البنوك المركزية أو ما تقدمه من بيانات مجمعة عن البنوك التابعة لها*
- *الحسابات الختامية للهيآت الاقتصادية ذات الميزانيات المستقلة التي تعمل في مجال الوساطة المالية*
- *الحسابات الختامية لبعض المشروعات المالية غير المشمولة في النشرات أو التقارير السابق الإشارة إليها*
- *نتائج التعدادات والمسوح الاقتصادية التي تغطى هذه المشروعات*

ومن خلال التطبيقات العملية تبلورت الحاجة إلى ضرورة مراجعة وإعادة النظر في الاستبيانات المستخدمة لجمع بيانات الوحدات العاملة في مجال الوساطة المالية (حصر شامل/ عينة) للوفاء باحتياجات النظام كما برزت العديد من المشكلات منها على سبيل المثال ما يلي :-

١- عندما كانت صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية تعالج ضمن الوحدات الحكومية ومن ثم تنتج خدمة غير مسوقة وتقدر بطريقة الإنفاق شأن باقي الوحدات الحكومية لم يكن هناك مشكلة ولكن عندما تم فصل هذه الوحدات من قطاع الحكومة العامة إلى المشروعات المالية برزت بعض المشكلات الفنية التي قد تحتاج إلى وقفة ومناقشة ومنها :-

هذه الوحدات هي في الأصل وحدة حكومية أنشأت وأعطيت الصلاحيات الخاصة بتنفيذ قوانين المعاشات التقاعدية للعاملين سواء في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص، ولذلك نجد كثيراً (حتى بعد استقلالها) ما تتدخل الحكومة وتصدر القرارات الملزمة لهذه الوحدات. ونظراً للاستقلال المحاسبي بين ميزانية الدولة وميزانية هذه الوحدات فإن الدولة (الخزانة العامة) تلتزم بتغطية أية تكاليف تنتج عن قراراتها الملزمة للهيئة، فعلى سبيل المثال :

- *قد يصدر قرار من السلطات العليا في الدولة بزيادة المعاشات التقاعدية بنسبة أو مبلغ معين يصرف إلى المستحقين أو أصحاب المعاشات الذين يتقاضون معاشاتهم من هذه الوحدات. وتقوم*

*الخزانة العامة بحساب التكلفة الناتجة عن هذا القرار ثم تحويل هذه المبالغ من الخزانة العامة إلى الهيئة أو الوحدة الخاصة بالتأمين والمعاشات لتغطية هذه الزيادة في المعاشات وبما أن هذه الزيادة سيستمر صرفها سنويا (مستمرة) لأصحاب المعاشات فإن الخزانة العامة تستمر في تحويل هذه المبالغ إلى الهيئة بصفة مستمرة تحت بند إعانات, ومن ثم تظهر هذه الزيادة كإيراد لدى الوحدة تحت بند إعانات من الخزانة العامة كما أن المعاشات المصروفة منها تدخل ضمن التعويضات المدفوعة (المعاشات المدفوعة للمستحقين) وهذه الإعانة تظهر في ميزانية الدولة كإعانة إلى هيئة المعاشات التقاعدية.*

وهنا تثار الكثير من التساؤلات حول هذه الاعانة : هل تعتبر هذه الاعانة تحويلات جارية من الحكومة إلى هيئة المعاشات؟ أم إلى القطاع العائلي مباشرة؟ أم تعتبر إعانة إنتاجية لهيئة المعاشات؟ أم تضاف إلى المحصل من الاشتراكات؟ ولكل إجابة على أي من هذه التساؤلات آثارة على حساب الخدمة المقدرة وعلى حسابات القطاع العائلي.

*- أحيانا تصدر الدولة قرارا بمنح فئة معينة أو أفراد معينين (غير مشتركين في الهيئة) معاشات تقاعدية مستمرة. وأيضا تقوم الخزانة العامة بحساب التكلفة وتحويلها إلى هيئة المعاشات ثم تقوم الهيئة بترتيبات وعمليات الصرف إلى المستحقين بصفة دورية ومن ثم تظهر أيضا هذه المبالغ المدفوعة من قبل الخزانة العامة ضمن الإيرادات لصندوق المعاشات تحت بند "إعانات الخزانة العامة" ويظهر ما تدفعه الهيئة لهؤلاء الأفراد ضمن المعاشات المدفوعة. فهل تغتبر هذه أيضا إعانة إنتاجه؟ أم تحويلات من الخزانة إلى الهيئة ثم من الهيئة إلى القطاع العائلي؟ أم تحويلات مباشرة من الحكومة إلى العائلات؟ أم تعتبر اشتراكات لمؤمنين جدد تدفعها الدولة نيابة عنهم إلى صندوق المعاشات التقاعدية.*

وسوف ينتج عن كل إجابة أثار على الخدمة المقدرة وعلى الحسابات بصفة عامة.

٢- سينتج عن انتقال وحدات التأمينات والمعاشات التقاعدية من الحكومة إلى قطاع المشروعات المالية تقدير خدمة محتسبة تكون بمثابة الانتاج لهذه الوحدات وعند توزيع هذه الخدمات المحتسبة سوف تذهب جميعها إلى القطاع

العائلي في حين عندما كانت ترد في قطاع الحكومة كان إنتاجها يدخل ضمن الاتفاق الحكومي (الاستهلاك النهائي) الذي يخص الأفراد ومن ثم كان يظهر في الاتفاق الفعلي للعائلات الأمر الذي سيؤثر على الاتفاق الاستهلاكي بصفة عامة

٣- رغم أن الوحدات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية مستقلة محاسبياً وإدارياً إلا أن هذا الاستقلال ليس كاملاً ففي بعض الحالات موظفي هذه الوحدات هم ضمن الكادر الحكومي يحصلون على رواتبهم بالتخصيص من وزارة الخزانة شأن باقي الوحدات الحكومية وكذلك مصروفاتها الأخرى وتقتصر مسؤولية الوحدة على إدارة استثمار الأموال التي لديها وتحصيل الاشتراكات والحصص وصرف معاشات التقاعد، وفي كثير من الحالات تقترض الخزانة العامة كل أو معظم هذه الأموال الفائضة لاستخدامها في تمويل التنمية وتدفع إلى الهيئة عائد على هذا الاقتراض (فوائد) يحول إلى الهيئة أو يعلى على رصيد القرض ويسجل هذا القرض كأصول لدى الهيئة وتسجل الفوائد كعائد استثمار كالمعتاد محاسبياً، وتطلق الهيئة على جملة أرصدتها المتراكمة تعبير "المال الاحتياطي" سواء كان هذا المال تم إقتراضه إلى الحكومة أو استثمرته الهيئة بنفسها. والتغير في هذا الاحتياطي عبارة عن الفائض الخاص بهذا العام.

٤- بالنسبة لقطاع المشروعات المالية بصفة عامة يتم تقدير الخدمة المحتسبة للبنوك وشركات التأمين واعتبار هذه الخدمة ضمن إنتاج البنوك وشركات التأمين الأمر الذي سينتج عنه وبالضرورة زيادة في رصيد الادخار لدى هذا القطاع بما يعادل قيمة الخدمة المقدرة إذا لم يتم معالجتها في نفس الحسابات القطاعية حسب تسلسلها وقد كان ذلك يعالج في نظام ١٩٦٨ باعتبار هذه الخدمات المقدرة مستلزمات انتاج لصناعة وهمية ثم مستلزمات إنتاج لإجمالي الاقتصاد القومي كما كانت المشروعات المالية تعالج ضمن قطاع الصناعات وبالتالي لا تظهر هذه المشكلة في حسابات الدخل والاتفاق وبالتالي رصيد الادخار يكون صحيحا.

بينما عندما تم فصل المشروعات المالية عن قطاع المشروعات غير المالية أصبحت هذه الخدمات المحتسبة تمثل إنتاجا لديها سيظهر بعد توزيعه كمستلزمات إنتاج في قطاعات أو أنشطة أخرى أو يذهب إلى الاستهلاك النهائي أو الخارج حسب عملية التوزيع. ومن ثم فإن من الضروري معالجة الخدمات المحتسبة في حساب تخصيص الدخل الأولى حتى لا يحدث تأثير على الادخار على المستوى القطاعي بالزيادة أو النقص ولو تم تخصيصها في صناعة وهمية والمرفق (٢) يوضح معالجة الخدمات المحتسبة كما أوصى بها النظام (مثال رقمي) وطريقة معالجة عوائد التأمين في الحسابات الجارية

٥- كثيراً ما يحدث خلط بين المنظمات الدولية وخاصة المالية وبعض المشروعات المشتركة العاملة في مجال الخدمات المالية والتي تشارك رأسمالها أكثر من دولة حتى ولم لم تكن تهدف إلى تحقيق أرباح.

ثالثاً :-

## قطاع المشروعات غير المالية

إن التنوع الكبير الذي يشتمل عليه قطاع المشروعات غير المالية حيث يغطى هذا القطاع كافة الأنشطة الاقتصادية (عدا خدمات الوساطة المالية) – يثير الكثير من الصعوبات والمشاكل نظراً لاختلاف وتنوع المصادر الإحصائية وكذلك اختلاف المنهجيات المستخدمة في تجميع وترتيب هذه البيانات سواء في شكل نشرات أو إحصاءات تجميعية. حيث عادة ما تتعدد هذه النشرات بتعدد مصادرها فالزراعة مثلاً يتم تقدير بياناتها بمنهجية تختلف كثيراً عن باقي الأنشطة وغالباً ما تكون وزارة الزراعة هي مصدر هذه المعلومات وغالباً ما يتم تقديرها وفق معدلات ونسب نمطية إما من بحوث ميدانية أو موضوعة من قبل خبراء أو باحثين علميين وهذه غالباً لا تسمح بأكثر من حسابي الانتاج وتوليد الدخل. وهذا بالطبع يختلف عن حالة المشروعات المنظمة التي تمسك حسابات منتظمة ويمكن إعداد حسابات متكاملة عنها.. ويرى كثيرون اعتبار نشاط الزراعة (خلاف المشروعات المساهمة وشبه المساهمة) ضمن المشروعات غير المنظمة التي تدخل ضمن قطاع العائلات.

والسمة الرئيسية لقطاع المشروعات غير المالية – كما أثبتت التجارب التطبيقية – عدم التماثل في تركيب الحسابات الجارية جميعها ولجميع الأنشطة نظراً للتباين الواضح في مدى التفصيل بين الأنشطة المختلفة وخاصة ونحن كما أشرنا في البداية نتعامل مع نشرات أو أحصاءات سابقة التجهيز لم يراعى فيها أو في إعدادها إحتياجات الحسابات القومية (نظام ١٩٩٣) ويمثل ذلك مشكلة هامة لأنه يخلق صعوبة في التجميع القطاعي ثم على المستوى القومي كما يخلق مشكلة في الربط بين البيانات.

ويمثل اختلاف النظم المحاسبية المتبعة من دولة إلى أخرى ومن نشاط إلى آخر مشكلة أخرى في عملية التوحيد والتنميط وخاصة عند إعداد أوراق العمل Worksheet وربط بياناتها مع دليل معاملات الحسابات القومية ١٩٩٣.

**ومن أهم المصادر الاحصائية التي يعتمد عليها هذا القطاع ما يلي :-**

- *النشرات المتخصصة النوعية مثل نشرة الزراعة، الاحصاءات الصناعية، .. الخ*
- *الحسابات الختامية لبعض الوحدات والهيآت الاقتصادية ذات الميزانيات المستقلة*
- *التعدادات والمسوح الاقتصادية*
- *بعض الدراسات والبحوث والمعاملات الفنية التي تستخدم في بعض التقديرات مثل الزارعة، التشييد والبناء، .... الخ*

- وكما أشرنا تم تركيب حسابات هذا القطاع بدرجات متفاوتة بين الأنشطة والقطاعات الفرعية.

ومن أهم المشكلات التي برزت ضمن هذا القطاع مشكلة عمليات التشييد والبناء الذي يتم خارج حدود الدولة حيث تسجل بعض الشركات في حساباتها العائد من ذلك ضمن الانتاج وحتى الاصول التي تعمل في الخارج تسجلها على أنها أصول مملوكة لها وترد ضمن ميزانياتها، كما تسجل بعض المصروفات مثل مرتبات المديرين وخلافه ضمن الأجور رغم أنهم يعملون في الخارج.

كما ظهرت في هذا القطاع شأن القطاعات الأخرى وخاصة ونحن نتعامل مع البيانات المتاحة ونشرات سابقة التجهيز – مشكلة التطبيقات القطاعية الفرعية وبصفة خاصة المشروعات الخاضعة للسيطرة الأجنبية.

رابعـاً :-

## قطاع العالم الخارجي

رغـم أهميـة التعـامل مـع العـالم الخـارجي وآثـار هـذه المعـاملات علـى اقتصاديـات دول المنطقـة إلا أننـا مازلنـا نواجـه الصعوبـات والقصـور الشـديد مـن البيانـات التفصيليـة والدقيقـة الموثـوق بـها عـن الكثـير مـن الصفقـات أو المعـاملات التـي مـن المطلـوب تضمينـها مـيزان المدفوعـات ومـن ثـم حسـابات قطـاع العـالم الخـارجي.

ويعتـبر مـيزان المدفوعـات الـذي تعـده البنـوك المركزيـة المصـدر الأساسـي بـل والرسـمي الوحيـد لبيانـات قطـاع العـالم الخـارجي.

ومـن الواضـح أن البنـوك المركزيـة فـي دول المنطقـة تبـذل الكثـير مـن الجـهود لتطبيـق التنفيـح الخـامس لدليـل مـيزان المدفوعـات الـذي أعـده صنـدوق النقـد الدولـي وتـم التنسـيق بينـه وبيـن نظـام الحسـابات القوميـة ١٩٩٣ – وتواجـه فـي ذلـك الكثـير مـن الصعوبـات كمـا أن ذلـك سـوف يسـتغرق وقتـاً ليـس بـالقصير.

ودون الدخـول فـي البنـود التفصيليـة للحسـابات أمكـن مـن خـلال البيانـات المتاحـة التـي وفرتـها البنـوك المركزيـة تركيـب الحسـابات الأربـع لقطـاع العـالم الخـارجي مـع التغـاض عـن العديـد مـن التفصيـلات. والحسـابات الأربـع التـي تـم تركيبـها هـي :-

١- *الحسـاب الخـارجي للسـلع والخدمـات*
٢- *الحسـاب الخـارجي للدخـول الأوليـة والتحويـلات الجاريـة*
٣- *حسـاب رأس المـال*
٤- *الحسـاب المـالي*

**ومـن خـلال هـذه التجـارب التطبيقيـة أثـيرت بعـض المشـكلات والملاحظـات التاليـة:**

- عمليـة الربـط بيـن بنـود دليـل مـيزان المدفوعـات ونظـام الحسـابات القوميـة مـن الصعـب تطبيقـها عمليـاً لأن البنـوك المركزيـة مـازالت فـي مرحلـة الاعـداد

لاستخدام هذا الدليل كما أن البيانات المتوفرة ليست بمستوى التفصيل الذي يسمح باستخدام هذا الدليل في المرحلة الحالية.

- تمثل عملية تحويل الواردات من سيف إلى فوب مشكلة تواجه القائمين بالعمل في هذا المجال وحتى لو أمكن فصل هذه الخدمات عن طريق نسبة افتراضية أو تقديرية فإن من الصعب الفصل بين الخدمات التي تمت بواسطة مقيمين وتلك التي تمت بواسطة غير مقيمين.

- هناك صعوبة في تطبيق مبدأ الاقامة بالنسبة للأفراد سواء في الدول المستوردة للعمالة أو الدول المصدرة للعمالة ومن ثم تحديد تعويضات العاملين المدفوعة والمحصلة من وإلى العالم الخارجي والفصل بينها وبين تحويلات العاملين من حساباتهم الجارية ولذلك غالباً ما يتم تقدير ذلك بصورة جزافية.

- الكثير من العمليات التي تتم خارج الجهاز المصرفي من الصعب متابعتها عملياً وخاصة ونحن في ظل الاقتصاديات الحرة حيث يمكن أن تتحرك النقود بصحبة المسافرين وقليلاً ما نجد دراسات أو بحوث ميدانية تساعد في تقدير هذه العمليات وهناك بعض البنوك المركزية تقدرها جزافاً وبعضها لا يتعرض لها وبعضها يترك هذه المعاملات لتظهر ضمن بنود التوازن أو السهو والخطاء أو بنود "أخرى" لتحقيق التوازن في الميزان.

- حتى التحويلات التي تتم من خلال الجهاز المصرفي تخلط بين التحويلات التي تتم لأغراض السياحة أو العلاج... الخ وتلك التي تتم لأغراض تمويل مشروعات في الخارج أو الاستثمار... الخ لأن الغرض من التحويل لا يتم الاهتمام به وتبويبه وفي بعض الحالات ألغى هذا السؤال من وثيقة التحويل في البنوك بحجة أن الانتقال إلى اقتصاديات السوق الحرة لا يتطلب مثل هذه الأسئلة. ومن ثم نجد التحويلات الجارية تحوي الكثير من البنود منها الجاري ومنها الرأسمالي ومنا ما يتم لتمويل مشروعات تابعة أو السياحة أو العلاج... الخ.

- بنود "أخرى" و "السهو والخطأ". تمثل نقطة ضعف كبيرة في الميزان وخاصة إذا كانت هذه البنود تمثل مبالغ كبيرة ناتجة عن المشكلات الكثيرة في تقديرات وإعداد توازنات الميزان.

***مرفق (٣) يمثل نموذجاً للحسابات التي تم باستخدام أرقام افتراضية كمثال تطبيقي لتركيب الحسابات.***

خامساً :-

## القطاع العائلي (شاملاً المشروعات غير المنظمة)

لم يتم تطبيق حسابات متكاملة للقطاع العائلي شاملاً المشروعات غير المنظمة وسوف تساعد مسوح نفقات ودخل الأسر كثيراً في هذا المجال ولكن مازالت مشكلة تحديد المشروعات غير المنظمة التي تضاف إلى القطاع العائلي قائمة لأن التوصية النظرية من الصعب وضعها على أرض الواقع وهناك الكثير من التجارب خاصة دول المنطقة التي تحدد هذه المشروعات غير المنظمة باستخدام مؤشر عدد العاملين أو الطريقة التي يتم بها استيفاء المعلومات. والبعض يرى في نشاط الزراعة التقليدية اعتباره مشروعات غير منظمة. ويرد هذا القطاع في المرحلة الثانية من البرنامج التفصيلي لتطبيق النظام، وبالتالي لنا عودة إليه بعد خوض التجربة العملية.

## ملاحظات ختامية بشأن تجربة تطبيق النظام

- تعتبر هذه التجارب - وفق كل المقاييس - تجارب ناجحة ونقطة انطلاق رئيسية في إتجاه تطبيق النظام وسوف يستتبع ذلك تطويراً كبيراً في برامج الأجهزة الإحصائية والقيام بالعديد من المسوح والتعددات لتحقيق أهداف الحسابات القومية وأغراض تطبيق النظام.

- تعتبر مراجعة الاطر الاحصائية وضبط الشمول في القطاعات التنظيمية وعلى مستوى النشاط الاقتصادي من أهم العمليات الاحصائية التي تحقق أكبر قدر من الثقة في البيانات.

- أصبحت الحاسابات الآلية تمثل أهمية كبيرة في تطبيقات الحسابات القومية الأمر الذي يستدعى توفيرها للعاملين في دوائر الحسابات القومية وتدريبهم على استخدامها وذلك لأغراض الاستفادة من البرامج الجاهزة.

- لم تستخدم بعد أياً من البرامج الجاهزة الكبيرة التفصيلية ولكن في كثير من الحالات تم اعداد برامج صغيرة مبسطة تتماشى مع البيانات المتاحة وذلك بهدف تركيب الحسابات فقط دون الدخول في بقية مكونات النظام.

- أصبح من المؤكد أهمية وضرورة مراجعة الاستبيانات والاستثمارات المستخدمة في جمع البيانات لتصحيحها بالطريقة التي تخدم أغراض تطبيق النظام.

- هناك كم من البيانات يتم جمعه من خلال الاستبيانات النوعية ولكن لا يتم تجهيزه ضمن النشرات الحالية ولذلك قد يكون من المفيد إتاحة الفرصة من خلال شبكة داخلية لإدارة الحسابات القومية - الحصول على هذه المعلومات التي جمعت ولكن لم يتم تبويبها.

- أهمية دعم برامج الإحصاء وتنفيذ المسموح والإحصاءات والتعدادات الاقتصادية بصفة دورية وعلى فترات منتظمة لسد القصور في البيانات والوفاء باحتياجات النظام وكذلك العمل على سرعة تجهيزها.

- مشاركة دوائر الحسابات القومية عند الاعداد والتصميم والتحضير للمسوح الاقتصادية التي يقوم بها الجهاز الاحصائي وبعض الجهات الأخرى.

- في مجال التطبيق العملي نلاحظ مشكلة كبيرة في تحديد الضرائب والإعانات التي تظهر في حساب الإنتاج وتلك التي تذهب ضمن حساب توليد الدخل لأن الحسابات دائماً ما تشير إليها في رقم واحد ودون أي تفصيلات ولذلك تم إظهار الضرائب والإعانات بصفة عامة في حساب توليد الدخل.

- ليس من السهل على العاملين في مجال الحسابات القومية إدخال أية تعديلات أو إضافات غير واردة في ميزان المدفوعات حتى ولو كانوا متأكدين من عدم شمولها التقديرات لأن بيانات الميزان تأخذ طابع خاص لا يجوز تعديله إلا بموافقة البنك المركزي على ذلك.

- معالجة الخدمات المحتسبة في قطاع المشروعات المالية في حساب التوزيع الأولي للدخل حتى لا يحدث تغير في رصيد الادخار على المستوى القطاعي كما تعالج هذه الخدمات كمستلزمات إنتاج في القطاعات المستحقة لها ثم في حساب التوزيع الأول للدخل كدخول ملكية مستحقة لها وبالتالي لا يحدث تغير في قيمة المدخرات على مستوى القطاع.

# مرفقـــات :-

مرفق (١)

# القطاع الحكومي S.13

حساب الانتاج

| الرمز | المعاملة | مورد (دائن) | استخدام (مدين) |
|---|---|---|---|
| P.1 | المخرجات | ٣٦٣٣ | |
| P.2 | الاستهلاك الوسيط | | ١٠٣٨ |
| D.21 | الضرائب على المنتجات | | |
| D.31 | الاعانات على المنتجات | | |
| B.1g | اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية) | | ٢٥٩٥ |
| K.1 | اندثار رأس المال | | ١٤٠ |
| B.IN | صافي الناتج المحلي(القيمة المضافة الصافية) | | ٢٤٥٥ |

حساب توليد الدخل II.1.1

| الرمز | المعاملة | مورد (دائن) | استخدام (مدين) |
|---|---|---|---|
| B.1g | القيمة المضافة الاجمالية | ٢٥٩٥ | |
| B.1N | القيمة المضافة الصافية | ٢٤٥٥ | |
| D.1 | تعويضات العاملين | | ٢٤٥٥ |
| D.11 | الأجور والمرتبات | | ٢٤٥٥ |
| D.12 | مساهمات أرباب العمل الاجتماعية | | ٠ |
| D.2 | الضرائب على الانتاج والمستوردات | | ٠ |
| D.21 | الضرائب على المنتجات | | ٠ |
| D.29 | الضرائب الأخرى على الانتاج | | ٠ |
| D.39 | الاعانات الأخرى على الانتاج | | ٠ |
| B.2g | فائض التشغيل الاجمالي | | ١٤٠ |
| B.2N | فائض التشغيل الصافي | | ١٤٠ |

حساب تخصيص الدخل الاولى II.2.1

| الرمز | المعاملة | مورد (دائن) | استخدام (مدين) |
|---|---|---|---|
| B.2g | فائض التشغيل الاجمالي | ١٤٠ | |
| B.2N | فائض التشغيل الصافي | ٠ | |
| D.2 | الضرائب على الانتاج والمستوردات | ٩٦ | |
| D.21 | الضرائب على الانتاج | ٠ | |
| D.29 | الضرائب الاخرى على الانتاج | ٩٦ | |
| D.3 | الاعانات | ٣٥- | |
| D.31 | الاعانات على المنتجات | ٣٥- | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| D.39 | الاعانات الاخرى على الانتاج | ٠ | |
| D.4 | دخل الملكية | ٣٩٨١ | ٠ |
| D.41 | الفائدة | ٠ | ٠ |
| D.42 | دخل الشركات الموزع | ٣٩٦٩ | ٠ |
| D.43 | عائدات الاستثمارات الأجنبية المعاد استثمارها | ٠ | ٠ |
| D.44 | دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي بوليصات التأمين | ٠ | |
| D.45 | الايجار | ١٢ | ٠ |
| B.5g | ميزان الدخل الاولي الاجمالي | | ٤١٨٢ |
| B.5N | ميزان الدخل الاولي الصافي | | 4042 |

## حساب التوزيع الثانوي للدخل II.2

| الرمز | المعاملة | مورد (دائن) | استخدام (مدين) |
|---|---|---|---|
| B.5g | الدخل الأولي الاجمالي | 4182 | |
| B.5N | الدخل الأولي الصافي | 4042 | |
| D.5 | الضرائب الجارية على الدخل والثروة | 26 | 0 |
| D.51 | ضريبة الدخل | 26 | 0 |
| D.59 | ضرائب جارية أخرى | 0 | 0 |
| D.61 | المساهمات الاجتماعية | 0 | |
| D.62 | المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية | | 0 |
| D.7 | التحويلات الجارية الأخرى | 0 | 676 |
| B.6g | الدخل المتاح للتصرف به الاجمالي | | 3532 |
| B.6N | الدخل المتاح للتصرف به الصافي | | 3392 |

## حساب إعادة توزيع الدخل العيني ٣,١١

| الرمز | المعاملة | مورد (دائن) | استخدام (مدين) |
|---|---|---|---|
| B.6g | الدخل المتاح للتصرف به الاجمالي | 3532 | |
| B.6N | الدخل المتاح للتصرف به الصافي | 3392 | |
| D.63 | التحويلات الاجتماعية العينية | | 651 |
| B.7g | الدخل المتاح للتصرف به المعدل الاجمالي | | 2881 |
| B.7N | الدخل المتاح للتصرف به المعدل الصافي | | 2741 |

## حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به 11-1.4

| الرمز | المعاملة | مورد (دائن) | استخدام (مدين) |
|---|---|---|---|
| B.6g | الدخل المتاح للتصرف به الاجمالي | 3532 | |
| B.6N | الدخل المتاح للتصرف به الصافي | 3392 | |
| P.3 | الانفاق على الاستهلاك النهائي الحكومي | | 3474 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| D.8 | تعديل نتيجة التغير في صافي حقوق الاسر المعيشية في صناديق معاشات التقاعد | | 0 |
| B.8g | الادخار الاجمالي | | 58 |
| B.8N | الادخار الصافي | | -82 |

حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به المعدل ٤ ٢ ـ ١١

| الرمز | المعاملة | مورد (دائن) | استخدام (مدين) |
|---|---|---|---|
| B.7g | الدخل المتاح للتصرف به المعدل الاجمالي | 2881 | |
| B.7N | الدخل المتاح للتصرف به المعدل الصافي | 2741 | |
| P.4 | الاستهلاك النهائي الفعلي | | 2823 |
| p.42 | الاستهلاك النهائي الفعلي الجماعي | | 2823 |
| D.8 | تعديل نتيجة التغير في صافي حقوق الاسر المعيشية في صناديق معاشات التقاعد | | 0 |
| B.8g | الادخار الاجمالي | | 58 |
| B.8N | الادخار صافي | | -82 |

## حساب رأس المال III.1

| الرمز | المعاملة | التغير في الأصول | التغير في الخصوم |
|---|---|---|---|
| B.8N | الادخار، صافي | | -82 |
| P.51 | اجمالي تكوين رأس المال الثابت | 433 | |
| K.1 | اندثار رأس المال الثابت | | 140 |
| P.52 | التغيرات في المخزون | 0 | |
| P.53 | صافي الحيازة من الاصول الثمينة | 0 | |
| K.2 | صافي الحيازة من الاصول غير المنتجة غير المالية | 0 | |
| D.9 | التحويلات الرأسمالية المستلمة | | 0 |
| D.9 | التحويلات الرأسمالية المدفوعة | | -120 |
| B.9 | صافي الاقراض (+) /الاقتراض (−) | -495 | |
| B.10.1 | التغيرات في صافي القيمة الناتجة عن الادخار والتحويلات الراسمالية | | -62 |

## الحساب المالي III.2

| الرمز | المعاملة | التغير في الأصول | التغير في الخصوم |
|---|---|---|---|
| F | صافي الحيازة من الأصول المالية | 0 | |
| F | صافي الحيازة من الخصوم المالية | | 0 |
| F.1 | الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة | 0 | |
| F.2 | العملة والودائع | 0 | 0 |
| F.21 | العملة | 0 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| F.22 | الودائع القابلة للتحويل | 0 | 0 |
| F.23 | الودائع الأخرى | 0 | 0 |
| F.3 | الأوراق المالية عدا الأسهم | 0 | 0 |
| F.31 | قصيرة الأجل | 0 | 0 |
| F.32 | طويلة الأجل | 0 | 0 |
| F.4 | القروض | 0 | 0 |
| F.41 | قصيرة الأجل | 0 | 0 |
| F.42 | طويلة الأجل | 0 | 0 |
| F.5 | الأسهم والحصص الأخرى | 0 | 0 |
| F.6 | احتياطيات التأمين الفنية | 0 | 0 |
| F.61 | صافي حقوق القطاعات العائلية في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق معاشات التقاعد | | 0 |
| F.62 | التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة | 0 | |
| F.7 | الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع | 0 | 0 |
| F.71 | الائتمانات التجارية والسلف | 0 | 0 |
| F.79 | حسابات أخرى برسم القبض/الدفع ما عدا الائتمانات التجارية والسلف | 0 | 0 |
| B.9 | صافي الاقراض (+) / الاقتراض (−) | | 0 |

مرفق (٩)

**(1)**
**Example for**
**The treatment of imputed services**
**in the financial institutions and**
**nominal industry**

financial institutions

Production account

| | | | |
|---|---|---|---|
| Output | 48 | Val. added | 48 |

Generation of income account

| | | | |
|---|---|---|---|
| Val. added | 48 | Surplus | 48 |

Primary distribution of income account

| | | | |
|---|---|---|---|
| Surplus | 48 | | |
| Prop. Inc. | 125 | Prop. Inc. | 77 |
| Imputed serv. | -48 | | |
| | | Prim. Inc. | 48 |

Second distribution of income account

| | | | |
|---|---|---|---|
| Prim. Inc. | 48 | | |
| | | Disp. Inc. | 48 |

nominal industry

Production account

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | Input | 48 |
| | | Val. added | -48 |

Generation of income account

| | | | |
|---|---|---|---|
| Val. added | -48 | | |
| | | Surplus | -48 |

Primary distribution of income account

| | | | |
|---|---|---|---|
| Surplus | -48 | | |
| Prop. Inc. | | Prop. Inc. | |
| Imputed serv. | 48 | | |
| | | Prim. Inc. | 0 |

Second distribution of income account

| | | | |
|---|---|---|---|
| Prim. Inc. | 0 | | |
| | | Disp. Inc. | 0 |

THEN ADJUSTED DISPOSABLE INC AND SAVINGS WILL BE
48

NOTE: Interest received 125
Interest paid 77
Imputed services 48
There is no other property income paid or received in this example

## نموذج رقمى لقيود معاملات التامين والتأمينات الاجتماعية

## ومعاشات التقاعد فى الحسابات وفق نظام ١٩٩٣

### هناك نوعان من أنواع التامين

التامين على الحياة ( بربح او الادخار)
التامين على غير الحياه
ورغم التشابه بينهما الا ان هناك بعض الفوارق مما يؤدى الى قيود مختلفه فى حسابات النظام ولذلك يتم حساب كل منهما يصفه مستقلة
التامين الاجتماعي :-
برامج الضمان الاجتماعي (ممولة وغير ممولة )
برامج التامين الخاصه ( ممولة وغير ممولة )
قد يتحقق التامين الاجتماعي الخاص الممول من قبل :

١. شركات التامين
٢. صندوق معاشات تقاعديه مستقله ذاتيا
٣. رب العمل من خلال صندوق معاشات تقاعديه غير مستقل

وتقاس مخرجات نشاط التامين على الحياه وعلى غيرا لحياه كما يلي :

مجموع الأقساط او المساهمات الفعليه المكتسبه + مكملات الأقساط ( الدخل من استثمار الاحتياطيات الفنيه ) - المطالبات او المنافع المدفوعه -
الزياده فى الاحتياطيات الاكتواريه واحتياطى التامين بربح
وفى حاله صناديق معاشات التقاعد المستقله ذاتيا الممولة تكون المعادله ايضا كما يلي :
مجموع المساهمات المكتسبه + مكملات المساهمات ( دخل الاستثمار) -المنافع المستحقه -
الزياده فى احتياطيات صناديق التقاعد ( مضافا النقص )
ولا توجد مخرجات لبرامج المعاشات غير الممولة

وتمثل مكملات الأقساط (Div) دخل ملكيه الذى يعزى الى حاملى البوالص.وقد لا يكون هذا الدخل كله دخل ملكيه اذ قد يستعمل ذلك لتوليد فائض تشغيل كنشاط ثانوى ( عقارات مثلا) وتستهلك خدمات التامين من قبل القطاعات المختلفه التى تحمل البوالص ويمكن ان توزع بنسب الأقساط او المساهمات. وتتكون الاحتياطات الفنيه لشركه تامين من الأقساط المدفوعه مقدما واحتياطيات تغطيه المطالبات والاحتياطى
الاكتوارى واحتياطى التامين بربح والعنصران الاخيران يتصلان فقط بالتامين على الحياه

وفى مجال التامين نلاحظ ان :

١. الأقساط هي شكل من أشكال الائتمان لانها تدفع مقدما وتوصف بانها احتياطيات لتغطيه المطالبات
٢. المطالبات قد لا تدفع الا بعد مرور فتره من الزمن
٣. الاحتياطيات تستثمر عاده فى اصول تحقق دخل ملكيه
٤. النظام يعتبر الدخل من استثمار الاحتياطيات (حياه وغير حياه ) على انه دخل ملكيه يعزى الى حاملى بوالص التامين.
٥. المعاش او التعويض ( المنافع ) قد يدفع الى غير المشتركين مثل الزوجة والأولاد ...الخ .
٦. صناديق معاشات التقاعد غير المستقله ذاتيا تدمج مع حسابات رب العمل
٧. لا توجد مخرجات لبرامج المعاشات التقاعديه غير الممولة
٨. عندما تعيد شركه تامين مقيمه التامين لدى شركه تامين غير مقيمه فان الشركه المقيمه تعتبر كانها قد حصلت غلى خدمه مستورده تعادل الفرق بين التدفقات بين الشركتين

## قيود معاملات برامج الضمان الاجتماعي الحكوميه

| العائلات | الحكومة | القطاعات الأخرى | | القطاعات الأخرى | الحكومة | العائلات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٤٥ | | حساب توليد الدخل<br>مساهمات الضمان الاجتماعي<br>التى يدفعها ارباب العمل D12<br>(ترد ضمن الأجور ويدفعها كل قطاع الى العاملين لديه ) | ١١٠ | | |
| | | | حساب توزيع الدخل الأولى<br>مساهمات الضمان الاجتماعي<br>التى يدفعها ارباب العمل D12 | | | ١٥٥ |
| ١٥٥ | | | حساب التوزيع الثانوى للدخل<br>مساهمات الضمان الاجتماعي<br>التى يدفعها ارباب العمل D6111 | | ١٥٥ | |
| ٧٦ | | | مساهمات الضمان الاجتماعي<br>التى يدفعها المستخدمون D6112 | | ٧٦ | |
| ٣٢ | | | المساهمات الاجتماعية التى<br>يدفعها الأشخاص العاملون<br>لحساب أنفسهم وغير المستخدمين D6113 | | ٣٢ | |
| | | | | | | |
| | | | | | | |
| | ٢٣٢ | | منافع الضمان الاجتماعي (مزايا)<br>النقديه D621 | | | ٢٣٢ |
| | ٥٢ | | منافع المساعده الاجتماعية<br>النقديه D624 | | | ٥٢ |

قيود عمليات التامين على الحياه في الحسابات

| القطاعات الأخرى | العائلات | المالى | | المالى | العائلات | القطاعات الأخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | حساب الإنتاج | | | |
| | | | المخرجات $P_1$ | ٤ | | |
| | | | حساب توليد الدخل | | | |
| | | | حساب توزيع الدخل الأولى | | | |
| | | ٧ | دخل الملكيه الذى يعزى الى D44 حاملى بوالص التامين (دخل الاستثمار اى مكملات الأقساط) | | ٧ | |
| | | | حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف | | | |
| | ٤ | | الأنفاق الاستهلاكي النهائي $P_3$ | | | |
| | ٢٢ | | الحساب المالي صافى حقوق الاسر المعيشيه فى احتياطيات التامين على الحياه F611 | ٢٢ | | |

## قيود معاملات معاشات التقاعد فى الحسابات

| القطاعات الأخرى | العائلات | المالى | | المالى | العائلات | القطاعات الآخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | حساب الإنتاج | | | |
| | | ٢ | المخرجات P1 | | | |
| | | | حساب توليد الدخل | | | |
| ١٤ | | | مساهمات ارباب العمل الاجتماعيه الفعليه فى البرامج الممولة D121 | | | |
| | | | مساهمة ارباب العمل الاجتماعية المحتسبة D122 | | | |
| | | | حساب توزيع الدخل الأولى | | | |
| | | ١٤ | مساهمه ارباب العمل الاجتماعيه الفعليه فى البرامج الممولة D121 | | | |
| | | | مساهمه ارباب العمل الاجتماعيه المحتسبه D122 | | | |
| | | ٧ | دخل الملكيه الذى يعزى الى حاملى البوالص D44 | ٧ | | |
| | | | حساب التوزيع الثانوى للدخل | | | |
| | | ١٣ | مساهمه ارباب العمل الاجتماعيه الفعليه فى البرامج الممولة D6111 | | ١٤ | |
| | | | مساهمه ارباب العمل الاجتماعيه المحتسبه D6112 | | | |
| ١ | | ١٢ | صافى مساهمه المستخدمين الاجتماعيه المتعلقه بالمعاشات التقاعديه D6112 | | ١٣ | |
| | ١٦ | | معاشات التقاعد (المنافع) D62 | ١٥ | | ١ |
| | | | حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف | | | |
| | | | الانفاق الاستهلاكي النهائى P3 | | ٢ | |
| | ١١ | ١١ | التعديل الناتج عن التغير فى صافى حقوق الاسر فى صناديق التقاعد D8 | ١١ | | |
| | | ١١ | الحساب المالى صافى حقوق الاسر المعيشيه غى صناديق معاشات التقاعد F612 | | ١١ | |

## قيود معاملات التامين على غير الحياه فى الحسابات

| القطاعات الأخرى | العائلات | المالى | | المالى | العائلات | القطاعات الآخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | حساب الإنتاج | | | |
| | | ٦ | المخرجات $P_1$ | | | |
| ١ | ٣ | | الاستهلاك الوسيط $P_2$ | | | |
| | | | حساب توليد الدخل | | | |
| | | | حساب توزيع الدخل الأولى | | | |
| | | | دخل الملكيه الذى يعزى الى حاملى بوالص التامين D44 | ٦ | ١ | ٥ |
| | | | حساب التوزيع الثانوى للدخل | | | |
| ١٤ | ٣١ | ٤٥ | صافى أقساط التامين على غير الحياه (حسب القطاع المؤمن) D71 | | | |
| | | | المطالبات على التامين على غير الحياه (تعويضات ) D72 | ٤٥ | ٣٥ | ١٠ |
| | | | جميع القطاعات المؤمنه | | | |
| | | | حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف | | | |
| | ٢ | | الانفاق على الاستهلاك النهائى P3 | | | |
| | | | الحساب المالى | | | |
| | ٢ | ٢ | التسديد المسبق لأقساط التامين واحتياطيات تغطيه المطالبات القائمه F62 | | | |

مرفق (٣)

# نموذج تطبيقي لقطاع العالم الخارجي

## ميزان المدفوعات

مليون دولار

١٩٩٨ / ١٩٩٩

| البنـــــد | دليل الحسابات القومية | دائن | مدين |
|---|---|---|---|
| أولاً : الحساب الجاري (رصيد) | B12 | 1496 | |
| السلع والخدمات (صافي) | B11 | 477 | |
| أ- الميزان السلعي | | 1665 | |
| - الصادرات السلعية (فوب) | P61 | 4830 | |
| - الواردات السلعية (فوب) | P71 | | 3165 |
| ب- ميزان الخدمات | | | 1188 |
| خدمات الشحن والنقل | P72/P62 | 280 | 450 |
| خدمات التأمين | P72/P62 | 25 | 26 |
| خدمات السياحة والسفر | P72/P62 | 30 | 670 |
| خدمات أخرى | P72/P62 | 83 | 460 |
| جـ- ميزان الدخول | | | |
| - تعويضات العاملين | D11 | | |
| - دخل الاستثمار | D4 | 1457 | |
| - استثمارات البنك المركزي | | 1020 | 0 |
| - استثمارات بنوك تجارية | | 632 | 148 |
| - استثمارات حكومية | | 50 | 92 |
| - استثمارات قطاعات أخرى | | 126 | 131 |
| د- ميزان التحويلات الجارية | D7 | | 437 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| - تحويلات حكومية | D7 | 116 | 143 |
| - تحويلات العاملين | D7 | 40 | 450 |
| ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي | | | |
| أ- الحساب الرأسمالي | | | 11 |
| - تحويلات رأسمالية | | | 58 |
| | D9 | 10 | 68 |
| ب- الحساب المالي | | 47 | |
| - استثمارات في محفظة الأوراق المالية | F3 | 108 | 739 |
| - استثمار مباشر | F5 | 307 | |
| * استثمارات أخرى | | | |
| - ائتمان تجاري | F71 | 40 | 376 |
| - قروض | F4 | 215 | 196 |
| - ودائع | F2 | 642 | 284 |
| - أخرى | F79 | 389 | 58 |
| * أخرى (تشمل السهو والخطا) | F79 | | 1503 |
| رصيد الميزان الكلي | | | 17 |
| التغير في حقوق السحب الخاصة والذهب | F1 | | 26 |
| التغير في احتياطي النقد الأجنبي | F2 | 43 | |

# قطاع العالم الخارجي

١٩٩٨/١٩٩٩

مليون دولار

## الحساب الخارجي للسلع والخدمات

| مدين (استخدامات) | البنود | | دائن (موارد) |
|---|---|---|---|
| 5248 | P6 | صادرات السلع والخدمات | |
| 4830 | P61 | صادرات السلع | |
| 418 | P62 | صادرات الخدمات | |
| | P7 | مستوردات السلع والخدمات | 4771 |
| | P71 | مستوردات السلع | 3165 |
| | P72 | مستوردات الخدمات | 1606 |
| | B11 | الميزان الخارجي للسلع والخدمات | 477 |

## الحساب الخارجي للدخول الأولية والتحويلات الجارية

| مدين (استخدامات) | البنود | | دائن (موارد) |
|---|---|---|---|
| 477 | B11 | الميزان الخارجي للسلع والخدمات | |
| | D1 | تعويضات العاملين | |
| 1828 | D4 | دخول الملكية | 371 |
| | D41 | الفائدة | |
| 1828 | D42 | أرباح موزعة | 371 |
| | D61 | المساهمات الاجتماعية | |
| | D62 | المنافع الاجتماعية | |
| 156 | D7 | تحويلات جارية | 593 |
| | B12 | ميزان الحساب الخارجي الجاري | 1497 |

## رأس المال

| التغير في الأصول | البنود | | التغير في الالتزامات |
|---|---|---|---|
| | الادخار الصافي | B12 | 1497 |
| 68 | التحويلات الرأسمالية | D9 | 10 |
| 1439 | صاخ الأقراض (+) / الاقتراض (-) | B9 | |
| | التغير في صافي القيمة الناتجة عن الإدخار والتحويلات الرأسمالية | | 1439 |

## الحساب المالي لقطاع العالم الخارجي

| التغير في الأصول | البنود | | التغير في الالتزامات |
|---|---|---|---|
| 3183 | صافي الحيازة من الأصول المالية | F | |
| | صافي الحيازة من الخصوم المالية | F | 1744 |
| 26 | الترهيب التقوي وحقوق السحب الخاصة | F1 | |
| 284 | العملة والودائع | F2 | 685 |
| 739 | الأوراق المالية عدا الأسهم | F3 | 108 |
| 197 | القروض | F4 | 215 |
| | الأسهم والحصص والمشاركات | F5 | 307 |
| 0 | احتياطيات التأمين الفنية | F6 | 0 |
| 1937 | الحسابات الأخرى برسم القبض /الدفع | F7 | 429 |
| 376 | الائتمان التجاري والسلف | F71 | 40 |
| 1561 | حسابات أخرى برسم القبض أو الدفع عدا الائتمان | F79 | 389 |
| | صافي الأقراض (+) / أو الاقتراض (-) | | 1439 |



UNESCWA LIBRARY
20014599